

**بيروت في 16 سبتمبر 2013:** أخذت الأوضاع في سوريا بالتدهور منذ شهر آذار من العام 2011، وذلك مع بداية التحركات الاحتجاجية الشعبية المطالبة بالديمقراطية والحرية التي استمرت لأكثر من ثمانية أشهر سلمية ومدنية، لكنها لم تلق أذانا صاغية من النظام الذي تمادى في قمعه لمواطنيه بكل شراسة وعنف، متعمداً جرّ الثوار نحو منحدر العنف . بعد مرور أكثر من عامين على هذه المعاناة ازدادت خلالها الأوضاع الإنسانية سوءاً مع تصاعد أعمال المواجهات المسلحة التي أودت بحياة أكثر من مئة وعشرة آلاف إنسان، وأدت الى تشريد ما يقارب الأربعة ملايين نازح داخل البلاد وما بين مليونين وثلاثة ملايين إنسان، وهي حالة تكاد تكون غير مسبوقة في تاريخ المنطقة.

بالرغم من حجم هذه المأساة واتساع رقعتها مع توغل عديد الجماعات المسلحة الغربية عن البيئة السورية سواءً في هوية أعضائها وخطاباتها أو في أهدافها وأغراضها، خاصة تلك المرتبطة بتنظيم القاعدة، فشلت الجهود الإقليمية والدولية التي لم تكن كافية أو جدية، لوقف الاعمال العسكرية وإطلاق العملية السياسية من أجل حل يضمن حقوق المواطنين السياسية والمدنية، حتى بدا وكأن القوى الإقليمية والدولية أصبحت حريصة على إطالة الأزمة من أجل تفكك الدولة السورية وإضعافها.

في هذا المجال، يهمننا، في شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية أن نعلن إدانتنا لكل الاعمال العسكرية الفظيعة للنظام السوري التي لا تستثني المدنيين، والتي لجأ خلالها إلى استعمال كل الوسائل والأسلحة الخطيرة، بما في ذلك استخدام أسلحة الدمار الشامل، حيث ان التقرير الاخير لجنة التحقيق الدولية اكد استخدام المواد الكيميائية كما اشار الى احتمال قيام النظام بذلك، بالإضافة الى أن التقارير التي صدرت عن هيومن رايتس واتش تشير الى استخدام هذه الأسلحة في أكثر من 19 موقع، ولم تكن الغوطة المكان الأول والوحيد. كما نؤكد على إدانة الممارسات الارهابية التي تقوم بها بعض الجماعات المسلحة الغربية.

ومن جهة ثانية فاننا في الشبكة نرى أن اللجوء الى الضربات العسكرية الخارجية التي يخطط لها حالياً هو خرق للقانون الدولي في حال ارتكابه دون تفويض من قبل المنظمة الدولية ومؤسساتها لاسيما مجلس الامن الدولي. لكن الشبكة تشدد في المقابل على أن اللجوء الى مبدأ المسؤولية بالحماية يتضمن تدرجا في التدابير قبل الاضطرار الى استخدام التدخل العسكري المباشر.

كما تجدر الإشارة هنا الى أن القانون الدولي يسمح بالتدخل العسكري ضد الدول بحالتين فقط: الأولى حفاظاً على الأمن والسلم الدوليين، والثانية في حال الاعتداء المسلح على دولة عضو بالأمم المتحدة، وفي كلتي الحالتين يشترط موافقة مجلس الأمن على التدخل.

إن استخدام السلاح الكيميائي ضد المدنيين بالخصوص فعل بشع وجريمة ليست قابلة للتبرير، إلا أن اعتبار استخدام السلاح الكيميائي فقط تجاوزاً للخط الأحمر، ومبرراً للتدخل العسكري، وكأن مقتل آلاف السوريين بالأسلحة التقليدية أمراً مشروعاً لا يستحق المعاقبة، هي مسألة تثير التساؤل. وفي حين يتم التشكيك في مصداقية المعطيات التي تركز عليها الولايات المتحدة

وتتم الإشارة الى التكلفة المرتفعة للحرب، لرفض الضربة العسكرية المحتملة، يتم تجاهل المسألة الأساسية المتعلقة بمعاونات الشعب السوري وانتهاك حقه في الحياة والعيش بسلام.

وإذ ندرك في الشبكة خطورة المأزق الذي يواجهه الشعب السوري في هذه المرحلة المؤلمة، واحتياجه الشديد لمن يقف إلى جانبه ويقدم له الدعم لإنقاذه مما هو فيه من محرقة يومية، إلا أننا لا نعتقد بأن التدخل العسكري الغربي يمكن أن يشكل الحل الأمثل، لأن وراء ذلك حسابات غربية عديدة، إلى جانب التكلفة المرتفعة للحرب، وفي المقابل يجب التركيز على المسألة الأساسية المتعلقة بمعاونة الشعب السوري الذي يتعرض لانتهاك يومي لأبسط حقوقه في الحياة والعيش بسلام. وفي ذلك كله تعبير عن الخطأ المنهجي في التعاطي مع المسألة السورية التي لم تعد تحتل مزيداً من الإهمال من قبل جميع الأطراف.

إن شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية تؤمن بأن الحل السياسي للأزمة السورية هو السبيل الوحيد للخروج منها. وهي إذ تدرك حجم العوائق التي لا تزال تحول دون الوصول إلى هذا الحل، وتقرّ أيضاً بالكلفة العالية لذلك، إلا أنها تراه أفضل من توسيع دائرة الحرب وما لذلك من انعكاس خطير على وحدة سوريا ومستقبلها، على أن يكون حلاً عادلاً ودائماً، وأن تكون الدعوة الى مؤتمر جنيف 2 خطوة جدية نحو تحقيق ذلك. إن الشبكة ترى أن أي حل يجب أن يقوم على أساس احترام حقوق الشعب السوري في الحرية والديمقراطية والسلام واحترام قوانين الشرعية الدولية ويضع حداً للصراع المسلح من خلال تطهير سوريا من الجماعات المسلحة الخارجية بما فيها التكفيرية التي تشكل خطراً على وحدة سوريا وهويتها، وذلك على أسس إنهاء التدخل في الشأن السوري الداخلي من قبل مختلف الاطراف الاقليمية والدولية دون إستثناء، بدءاً بوقف تمويل وإرسال المقاتلين والإحجام مستقبلاً عن دعم الاطراف المتقاتلة.

وبناء على كل ما سبق، تخشى الشبكة من التدايعات السلبية للحل العسكري خاصة من حيث المزيد من التوتر والدمار والخسائر في أرواح المواطنين المدنيين وممتلكاتهم.

أخيراً وليس آخراً وعلى الصعيد الإنساني المرتبط بالأزمة، تدعو الشبكة المجتمع الدولي إلى الضغط الجدي على أطراف الصراع من أجل وقف الاعمال العسكرية التي تضاعف من اعداد اللاجئين، وتدعو إلى أن تلتزم بتطبيق القانون الدولي الإنساني، وذلك بالسماح بإدخال المزيد من المساعدات للنازحين والمساهمة في تخفيف معاناة الملايين من اللاجئين ومطالبة الدول المضيفة بإعطاء السوريين صفة اللجوء، ومساعدتها في تحمل الأعباء الاقتصادية الناجمة عن زيادة عددهم على أراضيها.